واشنطن تعد بتقليل بعثتها في بغداد.. وسياسيون يطرحون مشاكلهم في مكتب جيفري

اللجنة الخارجية: صمت حكومي إزاء طلب السفارة الأميركية ٣٥٠٠ مصفحة

عجلات مصفحة كانت تستخدمها القوات الاميركية

لم تعر لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب، اهمية الى تأكيدات البيت الابيض بجعل حجم السفارة الاميركية في العراق طبيعيا بصورة تدريجية، لكنها عولت على مقدرة المفاوض العراقي في مساواة حجمها بنظيرتها العراقية في الولايات المتحدة، كما اشرت بعض الخروق للسفارة في بغداد، مؤكدة امتلاكها طائرات مسيرة وأخرى مروحية، مشيرة الى وجود معلومات لديها حول طلب الدبلوماسية الاميركية من الحكومة العراقية السماح بادخال ٣٥٠٠ عجلة مصفحة لاستخدامها في السفارة.

□ بغداد/ اياس حسام الساموك

كما اتهمت اللجنة، بعض السياسيين رفيعي المستوى بالذهاب الى السفارة الاميركية من اجل طرح مشاكلهم مع شركائهم في العملية السياسية وايجاد الحلول لها.

ويؤكد مسؤولون أميركيون أن البعثة في مجملها لا تزال تعمل كالمعتاد وأن أي تغييرات في موظفي السفارة ستدرس بعناية. لكن في مجمله يشير النهج الجديد إلى تقليص واحد من أكثر المشاريع الدبلوماسية الأميركية طموحا حتى يومنا هذا وهو ما نبه متشككون منذ البداية تقريبا إلى أنه سيكون ضروريا.

تأتي هذه التطورات عقب تصريحات لتوم نيدز نائب وزيرة الخارجية الاميركية والتي قالت لمجموعة من الصحفيين امس " نريد أن تصبح السفارة طبيعية في بغداد بمرور الوقت وهذا سيعني اتخاذ قرار بشأن المتعاقدين وأعداد المتعاقدين وحجم بعثتنا دون أن نفقد تركيزنا على مهمتنا الرئيسية. لا يوجد ما يسمى سفارة طبيعية، لكن (يمكن أن يكون هناك) وجود أكثر طبيعية للسفارة .

وتابع "يمكن أن تكون لنا مساحة أصغر. لا نحتاج إلى مساحة كبيرة بهذا الحجم»، مشيرا إلى مراجعة جارية لأعداد المتعاقدين الأمنيين وسياسات الامتلاك المحلية للسفارة.

وأضاف «بغض النظر عن الحجم فإننا سنعمل على ضمان تأمين دبلوماسيينا ومن عيناهم هناك هذا أولا، وثانيا أن تكون قدرتنا على الانخراط في العمل السياسي بالعراق على أعلى مستوى ممكن".

ويرى منتقدون لسياسات الولايات المتحدة أن السفارة الأميركية الضخمة في بغداد ترمز في حد ذاتها إلى الكثير من الأخطاء التي شابت نهج واشنطن في التعامل مع العراق.

وأطلقت مجلة فانيتي فير على السفارة لقب «حصن بغداد الهائل» وفجرت اتهامات عن التغلغل الإمبراطوري وبأنها قاعدة أمامية محصنة للنفوذ الأميركي يحتمي بها دبلوماسيون يحرسهم الآلاف من المتعاقدين الأمنيين وينظر إليها الكثير من العراقيين بريبة.

وعلى الجانب الاخر، فأن بغداد اعربت عن اسفها لاستمرار خروق السفارة الاميركية، لكنها اكدت امكانية تجاوزها خلال الفترة المقبلة.

وقالت عضو لجنة العلاقات الخارجية اسماء الموسوي "نعول على اعلان الحكومة العراقية بأنها ستعتمد مبدأ التعامل بالمثل، وحجم السفارات بين الدولتين يكون متساويا وكذلك الحال بالنسبة لعدد القنصليات"، كما اشادت بموقف المفاوض العراقي طوال الفترة التي سبقت الانسحاب وحتى ما بعده، وبينت "انه كان واضحا، لكن يجب ان يمتد هذا الأمر الى الوقت الحالي"، مستدركة "ان تصريحات البيت الابيض دائما ما تكون غير صحيحة وبالتالي لا نأخذ تصريح نيدز بعين الاعتبار".

ونصت خطط اميركية وضعت العام الماضي على أن يواصل ١٦ ألف شخص الوجود الأميركي بالعراق بمن فيهم نحو ألفي دبلوماسي وموظف اتحادي و١٤ ألف متعاقد. لكن يبدو أنه تجرى إعادة دراسة هذه الخطط مجددا فيما تسعى وزارة الخارجية الأميركية جاهدة لتوفير النفقات في مرحلة تشهد تقشفا في الميزانية.

وتستدل الموسوي في تشكيكها بالتصريحات الأميركية بالمعلومات التي وردتها عن طلب الدبلوماسية الاميركية من الحكومة العراقية السماح بدخول اكثر من ٣٥٠٠ عجلة مصفحة من اجل استخدامها في السفارة، وتابعت في مقابلة مع (المدى) امس "حتى اللحظة لم يردنا تعليق من الحكومة حيال هذه الانباء وهو ما يجعلنا نمتنع عن التعامل مع هذه المعلومات بشكل رسمي".

وتابعت عضو لجنة العلاقات الخارجية "ان الخروقات الاميركية في العراق مستمرة بدءا من تجول بعض منتسبي السفارة في بغداد وهم يحملون معهم أسلحة كاتمة، وعملت الحكومة على معالجة هذا الامر، فضلا عن امتلاكها (السفارة) طائرات مسيرة دون طيار واخرى مروحية خلافا للاتفاقية الامنية الموقعة في عام ٢٠٠٨"، غير انها اعتبرت هذه الامور طبيعية لاننا لا نزال في بداية الانسحاب الاميركي وسوف تنزاح مثل هكذا امور خلال الفترة المقبلة لاسيما مع وجود ارادة حكومية في التصدي لمثل هذه الظواهر".

وعن دور السفارة الاميركية ومدى تدخلها في الشأن العراقي قالت الموسوي "ان الدبلوماسية الاميركية معروفة في التدخل بالشؤون الداخلية بذريعة حماية الامن القومي لواشنطن"، معربة عن استغرابها "وجود العديد من السياسيين العراقيين رفيعي المستوى يذهبون علنا الى السفارة الاميركية ومكتب السفير جيمس جيفري من اجل طرح مشاكلهم وطلب التدخل في الشأن العراقي متذرعين بوجود علاقات طيبة مع البيت الابيض، بدل من حلها عن طريق الحوارات الداخلية بين الكتل".

يذكر ان الاتفاقية الامنية الموقعة بين البلدين نصت على سحب الولايات المتحدة لاخر جنودها من العراق في كانون الأول الماضي. لكن دور السفارة بات أكثر محورية لاستراتيجية واشنطن في العراق عام ٢٠١١ بعد رحيل القوات الأميركية فأصبحت مهمة موظفي السفارة وزملائهم في القنصليات الأميركية بالبصرة وأربيل وكركوك أن «يفوزوا بالسلام» بعد الصراع الطويل والمكلف في العراق.

عالم آخر

■ سرمد الطائي

المالكي وكلمات "الذل والمهانة"

قرب منزل والده في طويريج، كشف رئيس الحكومة ظهور منافسيه وراح يجلدهم بسوط الذكرى الخمسين لتأسيس حزب الدعوة، التي تزامنت مع الذكرى ٣٣ لنجاح اية الله خميني في الاطاحة بشاه ايران.

حديثه بدا مرتجلا جدا، وشهد استخدام مفردات تسخن الاجواء كثيرا عشية "لقاء الزعامات" خاصة استخدامه غير الموفق لكلمتي "الذل والمهانة" في وصف استقدام طارق الهاشمي لبغداد.

ذلك انه بدا بالغ الصراحة حد قرع طبول الحرب مع اكثر من طرف، فهو يستخدم بكثير من عدم المبالاة، مفردات تنزل بالسجال العراقي الى ادنى مستوياته، في التعبير عن المتهم طارق الهاشمي الذي لا يزال يشغل منصب نائب رئيس الجمهورية.

وقد بتنا نعلم ان المالكي يتعمد رفع نبرته كي يصل صوته الى ابعد من آذان زعماء العراقية، فهو يدشن "موسم ترويع وتخويف" للجميع، وحتى لمنافسيه الشيعة الذين خفتت اصواتهم كثيرا وتوقفوا عن الاعتراض على سياساته هذه الفترة. لقد شعر بأنه نجح في تخويفهم ولذلك فإنه سيزيد من جرعة "الترويع" كلما اقتربت انتخابات مجالس المحافظات المقررة مطلع العام المقبل. وقد يفكر المالكي هذه اللحظة بأنه سيمضي في ترويع الصدريين والمجلس الاعلى حتى يعلنوه الزعيم الاوحد للطائفة ويدخلوا الانتخابات تحت رايته المنصوبة في "قضاء الهندية"، ما سيجبر الجمهور على انتخاب قائمته برغم كل الفشل الذي منيت به في انجاز شيء لمحافظات الشيعة بكل تلك المليارات المهدورة.

لكن خلاصة الرسالة التي بعثها لجمهور القائمة العراقية، تبدو مرعبة في هذا التوقيت، وتسخن ما يراد تهدئته خلال سنة عاصفة في دمشق القريبة. فهو يقول ان على "السنة" ألا يحلموا بأقاليم تتيح لهم شيئا من استقلالية القرار الخدمي او الاداري، وعليهم في الوقت نفسه ان يقدموا طارق الهاشمي لبغداد "بذل ومهانة" لأن التهمة بحقه "ثبتت بأدلة دامغة".

وحسب الجريدة الرسمية قال المالكي ان "القرار الذي اتخذناه بشأن ملاحقة الهاشمي لن نتراجع عنه أبدا"، مؤكدا أن "من يرتكب جريمة بحق العراقيين لابد أن يمثل أمام القضاء ذليلا مهانا حتى يقام عليه الحق.. الأدلة بشأن تورط الهاشمي بما اتهم به دامغة".

ولا ادري اي "مستشار رفيع" همس في اذنه بأن من المناسب اصدار حكم المحكمة في طويريج هذه اللحظة او استخدام تعبير "الذل والمهانة" بحق الهاشمي، وكأنه يقول له: اياك ان تأتي الى بغداد وإلا قمت بإذلالك واهانتك؟

المالكي حذر اطرافا لم يسمها من افشال المؤتمر الوطني، لكنه نسي ان تعبير "الذل والمهانة"، يمكنه ان يفشل الف مؤتمر لانه خارج كل اللياقات التي نريدها ان تكفينا شر "تسخين الاجواء" في هذه السنة العاصفة.

المالكي يقول ان الطامحين للفدرالية يريدون فتح بوابة "حرب بين المحافظات" لكنه يستخدم كلمات كانت على مر التاريخ بوابة مثالية "للاحتراب الاهلي"، وكأنه يريد تدعيم صورته "كرجل لا يخشى احدا" حتى لو كان ثمن الصورة شحن النفوس بما لا يتمناه انصار السلم الاهلي.

وعدا ذلك فإن المالكي لم يبق شيئا للقضاء كما فهمت. ولو كنت قاضيا اعمل على ملف طارق الهاشمي، لما بقي لدي شيء كي اقوله. ففي اللحظة التي تشهد شكوكا حول استقلالية القضاء وحجم الضغوط التي تمارس عليه، كان على المالكي ان يكون حذرا في استخدام العبارات بحق غريمه الهاشمي، كأن يقول "ان المحققين يتحدثون عن ادلة قوية"، او "سمعنا تقييما من القضاء يفيد كذا"، لكنه فضل ان يستبق كل شيء ويصدر "قرارا تاريخيا" بحق الهاشمي من مسقط رأسه الواقع بين "باب ايل" و"كرب بلاء".

ان مواصلة اختيار الكلمات بهذه الطريقة ستجعلنا امام كلمات اقسى نسمعها من الاطراف الاخرى للازمة، وهي اذ لم تبق شيئا للقضاء كي يقوله، فإنها تركت اشياء كثيرة نخشى ان يفعلها مسلحو كل الطوائف اذا استمر الساسة يتحدثون بلغة "الاذلال والمهانة"

الوزارة تؤكد انتشار الظاهرة بين المراهقات وتهيئ كادراً نسوياً لملاحقتها

الداخلية تشن حملة للقضاء على (الإيمو) وتصفهم بـ(عبدة الشيطان)

□ بغداد/ المدى

كشف مدير عام مديرية الشرطة المجتمعية التابعة لوزارة الداخلية ان ظاهرة "الايمو" او عبدة الشيطان متابعة من قبلهم، ولديهم موافقات رسمية بالقضاء عليها بأقرب وقت ممكن، لكون ابعادها على المجتمع بدأت تأخذ منحى آخر، وباتت تهدد بالخطر .

وتشهد ظاهرة "الايمو" المشتقة من كلمة "emotional" الإنكليزية، انتشارا كبيرا بين اوساط المراهقين، ليس على صعيد العراق بل اغلب المجتمعات، و يعتمدون على المظهر والحركات كوسيلة للتعبير عن مشاعرهم وتجسيد إراداتهم في السلوك والنظرة الى الحياة. ونقلت وكالة البغدادية نيوز عن العقيد مشتاق طالب المحيمداوي " ظاهرة الايمو اكتشفت من قبل عناصر مديريتنا في العاصمة بغداد وتمت دراستها واعدت تقارير وبحوث عنها ورفعت لوزارة الداخلية لاستحصال موافقات لمتابعة هذه الحالة وكيفية القضاء عليها."

وتابع ان وزارة الداخلية"اخذت هذا الامر بجانب من الاهمية والأولوية وتم استحصال موافقة التربية تحديدا لاعداد خطة متكاملة باشرافي شخصيا والسماح بدخولنا لكافة المدارس في العاصمة."

وقال: تم تأشير بعض الحالات لانتشار الظاهرة وتحديدا في مدارس بغداد، لكن تواجهنا صعوبة بالغة متمثلة بعدم توفر كادر نسوي في المديرية كي نتمكن من متابعة بعض التفاصيل خاصة وان الظاهرة منتشرة بشكل اكبر بين الفتيات من اعمار ١٨.١٤ عام . وظاهرة الايمو بحسب المحيمداوي تمتاز بالانطواء العاطفي وتبدو ملامح الانطواء على البنت وتعتبر نفسها انها بنت عاطفية جدا وفقط هي من تشعر بنفسها وبقية العالم لا يشعر بها او الآلام التي تصيبها ، ويحاولون او تهيمن عليهم فكرة الشذوذ الجنسي لكلا الجنسين ، مثل ظاهرة (السحاق واللواط)، منوها الى ان هذه الافكار قدمت للمجتمع العراقي من الغرب باستخدام النت ووسائل الاتصال الحديثة.

ومن أدواتهم، بين مشتاق، أنهم يلبسون ملابس غريبة وضيقة وعليها رسومات مثل جماجم ، ويستخدمون أدوات مدرسية على شكل جماجم، ويضعون اقراطا في أنوفهم وألسنتهم وغيرها من المظاهر الغريبة .

وبشأن الترويج لبعض الظواهر التي ترافق هذه الافكار مثل المخدرات والدعارة، بين طالب، ان ظاهرة المخدرات موجودة في المجتمع ولا يمكننا نكرانها، لكننا نعمل على القضاء عليها، ونحن الآن نريد الدخول للمدارس ليس فقط لعلاج ظاهرة "الايمو" وانما ظواهر كثيرة بينها امكانية تفشي المخدرات، وهنا ندعو وزارة التربية الى تسهيل مهامنا بشكل اكبر كي نستطيع دس عناصر من شرطة المجتمعية كطلاب بينهم ومدرسين للحد من الظواهر السلبية ووضع الحلول المناسبة لها ، فحقيقة ان المدرس والمدرسة لا يستطيعان معالجة هكذا حالات خوفا على حياتهم وتعرضهم للتهديد، لكن نحن كأجهزة أمنية نستطيع ذلك بطرق قانونية وايضا طرق اجتماعية عبر التواصل مع الآباء وعوائلهم واسرهم كي نجد الحلول المناسبة لهذه الظواهر . وفي حالة استخدام معابدهم وتجمعاتهم لخرق القوانين كترويج المخدرات قال نعم فهذا الأمر يعاقب عليه القانون وايضا هي مظاهر منافية للشريعة والقوانين ، ونحن اذا وجدنا مثل هذا الأمر فسنطبق القانون بصرامة سواء شذوذا جنسيا او غيره وهناك عقوبات قانونية وكذلك المخدرات عليها عقوبات مشددة ، وأفكار خارقة للقانون نعاقب عليها ، لكن نقول ان هنالك حالات يمكن معالجتها عبر الحوار والتوعية وإمكانية إصلاح الشباب بعدم الانجراف لمثل هذه الافكار الغريبة .

وبشأن إمكانية استهداف هذه الشريحة من قبل الجماعات المتشددة قال العقيد مشتاق ان الجماعات المتشددة لم تتدخل نهائيا وحتى الان بهذا الامر ، ولم تحدث اي ردة فعل ، ونحن نقوم بعلاج الظاهرة بكل هدوء وجدية بدون تاثيرات على المجتمع والمواطنين ، ورغم ضبطنا حالات غريبة ونعاني منها بسبب صعوبتها ، وبخاصة الاختلاط معهم اي مع الايمو ، لان جماعات الايمو لا يتحدثون الا مع ايمو آخر ولا يتحدثون مع شخص طبيعي آخر وهنا تكمن الصعوبة ، وهنا كبداية الجيد اننا اكتشفنا الظاهرة في بدايتها وبدأنا بوضع العلاجات لها ، ولو كانت منتشرة بشكل اكبر فمن الصعب وضع الحلول لها ، وكل ما نحتاج هو مزيد من التعاون من قبل الوزارات الاخرى ، وايضا نحتاج لكادر نسوي كي يكون دوره فعالا بشكل اكبر . و منذ أكثر من عام ونصف رافق انتشار هذه الظاهرة طرح الأسواق أنواعا مميزة من أحدث الملابس والإكسسوارات الفضية والقلائد والأساور التي تكون في غالبيتها على شكل جماجم" .

وهناك محال تجارية متخصصة لبيع أزياء وإكسسوارات "الإيمو" والتي تبدو غريبة لأنها موشحة بصور الجماجم وصور أخرى لمشاهير وبعضها كتب عليه عبارات باللغة الانجليزية فضلا عن الأحذية الغريبة إلى جانب ذلك انتشر أيضا باعة الأرصفة لعرض أشكال غريبة من الإكسسوارات والقلائد والأساور والخواتم غالبيتها من اللون الفضي أو الأسود .

تشكل الجماجم علامة فارقة لهذه الظاهرة إذ تباع على شكل قلائد وأساور وأحزمة ومطفأة السجائر وأشكال من الوشم الذي يطبع على الجسد وقبعات الرأس والحقائب النسائية.

أكسسوارات يستخدمها الايمو في بغداد

النزاهة: حسم ١٥٣٥ قضية وإدانة ١٦٦١ متهماً في ٢٠١١

□ بغداد/ المدى

أعلنت هيئة النزاهة، أمس، عن حسم المحاكم المتخصصة في عموم العراق باستثناء إقليم كردستان ١٥٣٥ قضية خلال العام الماضي ٢٠١١ بحق ١٦٦١ مدانا بالتورط في جرائم إضرار بالمال العام، مشيرة إلى أن تلك الأحكام صدرت في دعاوى حققت فيها مكاتب التحقيقات التابعة لها.

وقال المتحدث الرسمي باسم الهيئة حسن كريم عاتي في بيان صدر، أمس، وتلقت "المدى"، نسخة منه، إن "المحاكم المتخصصة في عموم المحافظات، عدا إقليم كردستان، نظرت خلال عام ٢٠١١ بعدد من القضايا المتصلة بالمال العام وأصدرت أحكامها بحق المدانين في جرائم الإضرار بالمال العام وألزمتهم بإعادة أموال الدولة"، مبينا أن "مكتب تحقيقات الكرخ ببغداد تصدر قائمة الأحكام بـ٢٥٦ قرارا شملت ٢٩٨ محكوما تلاه مكتب تحقيقات ذي قار بـ١٧٥ حكما بحق ٢٠٣ مدانين".

وأضاف عاتي أن "مكتب تحقيق نينوى جاء ثالثا بـ١٤٤ حكما بحق ١٥١ مدانا"، مشيرا إلى أن "مكتب تحقيقات بابل حسم ١٤٢قضية بحق ١٤٧متلاعبا بالمال العام تلاه مكتب تحقيقات الرصافة ببغداد ١٤٠ قضية شملت ١٥٧مدانا، فيما حسم مكتب تحقيقات ميسان ١٣٦ قضية شملت ١٤١متلاعبا".

وأوضح المتحدث باسم هيئة النزاهة أن "مكتب تحقيقات واسط أصدر ١٠٦ أحكام بحق ١٠٦ متهمين تلاها مكتب تحقيقات ديالى بـ٨٣ قضية مسؤول عنها ٨٣ مختلسا أعقبها مكتب كركوك بـ٧٦ قضية ومكتب القادسية بـ٦٣ قضية"، مضيفا أن "مكتبي تحقيقات كربلاء وصلاح الدين نظرا بـ٥٨ قضية أعقبها قضية لكل منهما".

وتابع أن "مكتب تحقيقات المثنى نظر بـ٤١ قضية أعقبته البصرة بـ٣٨ قضية"، لافتا إلى أن "مكتب تحقيقات النجف أصدر أحكاما في ١٥ قضية بحق ١٥ متهما، فيما جاء أخيرا مكتب تحقيقات الأنبار بأربع قضايا بحق أربعة مدانين".

بالمقابل قالت عضو اللجنة المالية في مجلس النواب نجيبة نجيب في اتصال هاتفي مع (المدى) "ان عمل هيئة النزاهة وبرغم ما تواجهه من صعوبات لا يزال دون المستوى المطلوب، فهي تحتاج الى مكملات للعمل الصحيح لاسيما التنسيق مع مكاتب المفتشين العموميين وديوان الرقابة المالية ولجنة النزاهة البرلمانية".

واستدركت نجيب "ان الهيئة وضعت خلال الفترة الماضية الأساس لمكافحة الفساد المالي والاداري الذي استشرى في مؤسسات الدولة العراقية".

وأردفت "يجب تفعيل وتشريع قوانين تخدم عمل هيئة النزاهة من اجل مكافحة الفساد في دوائر الدولة".

وكانت هيئة النزاهة قد أعلنت، في ٢٥ كانون الثاني الماضي، عن إحالة أكثر من ٥٦٠٠ متهم إلى المحاكم بموجب أكثر من ٤٠٠٠ دعوى بحقهم خلال العام الماضي ٢٠١١، فيما أوضحت أن تشرين الأول من العام الماضي شهد أعلى نسبة من تلك الدعاوى في حين شهد شباط من العام ذاته العدد الأقل منها.

وحمّلت لجنة النزاهة البرلمانية، في العاشر من شباط الحالي، القضاء وهيئة النزاهة عدم حسمهما أكثر من ٢٠ ملف فساد رفعت إليهما، وأكدت أن ملفات الفساد ما تزال تراوح في مكانها من دون صدور أي نتائج تذكر.

كما حذر تقرير أصدره مكتب "لجنة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق" التابعة للكونغرس الأميركي، في الأول من شباط الحالي، أن الفساد يمثل تهديدا كبيرا على العراق الذي يعتبر احد اقل دول العالم قدرة على ضبط هذه الآفة، لافتا في هذا المجال الى عدم كفاءة الأنظمة القانونية التي وضعت بعد اجتياح العراق عام ٢٠٠٣، إلى جانب الضغوط والتهديدات التي يتعرض لها الموظفون المسؤولون عن مواجهة الفساد على اعلى المستويات.

يشار إلى أن التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١١، ضم ثلاثة بلدان عربية بين البلدان العشرة "الأكثر فساداً" في العالم وهي الصومال والعراق والسودان، في حين اعتبر قطر والإمارات وعُمان الأقل فساداً بين الدول العربية، كما أظهر أن الصومال احتلت المركز الأول في الدول الأكثر فساداً تلته أفغانستان وميانمار ثم العراق والسودان وتركمانيا وأوزبكستان وتشاد وبوروندي وأنغولا.